



صلاح جودة في ذكرى رحيله الغامض ! (2 - 5)

بقلم : رائف محمد الويشي

24 نوفمبر 2017

نواصل في هذه الحلقة الثانية ذكر أقوال العلامة الإقتصادي المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه :

في 14 يناير 2013 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن نهب الصين 1.8 مليار دولار سنويا (11 مليار جنيتها) من الخزينة المصرية في مقابل منتجات فاسدة تقوم بتصديرها إلينا ، فقال التالي :

" السيد وزير الصناعة والتجارة الأسبق في عهد حسني مبارك واسمه رشيد محمد رشيد أتخذ قرارا كارثيا كلف الخزينة المصرية 1.8 مليار دولار (11 مليار جنيتها) دون وجه حق ! الأسوأ منه أن زبالة الصين التي يرفضها العالم يتم بموجب **قراره** هذا تصديرها إلي مصر ، وضمنها لعب أطفال تحمل فيروسات سرطانية وطعام انتهى صلاحيته بسبب نفس الأمراض !

أصدر الوزير المذكور قرارا يقوم بموجبه كل مستورد مصري من الصين بالحصول علي شهادة من المصدر الصيني يقر فيها بأن بضاعته مطابقة للمواصفات ، المستورد المصري الجشع يدفع 1200 دولار للحصول علي هذه الشهادة المزورة ويستورد الزبالة من الصين ويقوم ببيع بضاعته الفاسدة المسببة للأمراض علي أنها فاخرة ! طبعا هناك بالصين يتم شراء أي شيء بالمال!

ما هو المطلوب لوقف هذا الهدر المالي من العملة الصعبة ووقف استيراد هذه الزبالة التي تسبب الأمراض للسوق المصري؟! المطلوب هو في غاية البساطة ويتكون من ثلاث كلمات من الوزير الحالي المماثل : إلغاء القرار السابق ، ويتم الكشف علي كل السلع الصينية من جانب المفتشين المصريين وفي الأرض المصرية لحماية مال الشعب وصحته من المصدر الصيني والمستورد الجشع المصري !

لقد كان الوزير رشيد محمد رشيد يمثل شركة " يوني ريفر " وهي المستورد المعتمد من الصين ، وكان من صالحه أن يتم هذا الهدر المالي للعملة الصعبة كي يدخل جيبه ، وهو غير عابئ بتدمير صحة المصريين بلحوم فاسدة وطعام مسرطن ولعب أطفال مسرطنة في مقابل ثروة غير شرعية علي حساب بلده **وصحة** شعبه ، أما الآن فلا يوجد مبرر كي يتواجد هذا القرار الكارثي ! يجب إلغاؤه فوراً ! ..

في 21 يناير 2013 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن انهيار منظومة الغاز والطاقة في بمصر بسبب إنهيار منظومة الإدارة رغم توافر الغاز المصري ، فقال التالي :

" مصر منذ آخر سنوات مبارك أصبحت تنتج غازا فقط بعد أن كانت تنتج معه البترول ، نحن نصدر ما قيمته سنويا 18 مليار متر مكعب منه خاما إلي 22 دولة ، قيمة هذا التصدير يبلغ 1.8 مليار دولار ، إذن المتر المكعب يبلغ 10 سنت أمريكي ، يعني سبعين قرشا تقريبا ! من الملاحظ أننا نشارك الشريك الأجنبي الذي يستخرج هذا الخام من الأراضي المصرية ، الشريك الأجنبي له نسبة ونحن لنا نسبة ..

من المعروف أننا نشترى حصة الشريك الأجنبي ، كم يبلغ سعر المتر المكعب من الغاز الذي نشتره منه ؟ ربما لا يصدق المواطن المصري أننا ندفع له 3.5 دولار للمتر المكعب ، بينما نبيعه تصديرا بسعر 10 سنت ، أي أننا ندعم دول مثل إسبانيا (دخل المواطن بها يبلغ 22 مرة لدخل المصري) وندعم به المواطن التركي والمواطن الإسرائيلي والمواطن الأردني !!

علينا أن نلاحظ هنا أن الدولة تدعم الغاز للمواطن بقيمة 36 مليار جنيتها سنويا ، وطبعا ضمن هؤلاء المستفيدين من هذا الدعم السفارات والفنادق والمزارع الحيوانية والمسالك والقرى السياحية !

كيف تتغلب مصر علي هذا الهدر؟!

يمكن لمصر أن توقف هدر العملة الأجنبية المتمثلة في شراء حصة الشريك الأجنبي ، كما يمكن أيضا تصحيح وضع الغاز بما يحقق مصالح المواطن ويزيد الموازنة العامة للدولة ، باتباع الخطوات التالية :

- يكون سعر تصديرنا للغاز يزيد قليلا عن سعر شرائنا من الشريك الأجنبي وإلا فمن الأفضل الإحتفاظ به في أرضنا ..
- يجب تصدير الغاز كسلعة مصنعة وليست كخامة ..

- يجب تغيير جميع السيارات لتعمل بالغاز وليس البنزين ، يمكن أن يتم هذا التغيير في غضون ثلاثة أشهر وتشارك فيه البنوك بالقروض الميسرة للسائقين وسوف يسدد السائق القرض سعيدا بعد أن يشعر بالفارق المادي بين الحالتين ..

- يجب أن تتحول جميع السفارات والفنادق والقرى السياحية والمسالك والمزارع الحيوانية لإستخدام الغاز بالمواسير وليس بالأنابيب بغرض رفع الدعم وتخفيف الضغط علي الأنابيب التي يستخدمها المواطن البسيط بدلا من **تصريح** وزير التموين أول أمس بتصنيع مليون أنبوبة ..

كيف تتغلب علي مشكلة الكهرباء التي اصبحت تسبب نكدا للمواطن؟!

كما تغلبنا علي مشكلة ارتفاع سعر الغاز يمكن بنفس الفكر التغلب علي موضوع الكهرباء ، هكذا فعلت الهند والدول التي تماثلها لأنهم

يحترمون أصحاب العقول من أبنائهم ، هناك الآلاف من قري مصر ليس بها كهرباء ، سنبدأ بهؤلاء ..

يمكن الإعتماد علي تكنولوجيا " البايو غاز " وهي ذات فائدة مزدوجة ، أي إشعال الغاز بالمنزل وإنارته في ذات الوقت بالكهرباء ، يتم ذلك عن طريق صندوق علي سطح المنزل وتضع فيه قمامة المنزل يوميا كي تتحول إلي غاز وكهرباء ، تكلفة الغاز والكهرباء شهريا في هذه الحالة لكل منزل لا تزيد عن 15 جنيها !

هذه تكنولوجيا بسيطة جدا والجهاز الذي يحول القمامة إلي طاقة لا يزيد سعره عن ألف جنيها وهناك شركات في السوق المصرية مستعدة اليوم قبل غد أن تقوم بهذا العمل ، لكن الأمر – كما هي كل الأشياء في مصر – يحتاج إلي إرادة سياسية ، هنا تكمن المشكلة الكبرى !

كما يمكن توفير 700 ميغاوات من أعمدة كهرباء الشوارع بتكنولوجيا بسيطة جدا حيث يتم توصيل كل عمود بشريحة تبادل الضغط والإنطفاء مع ظهور الضوء ، هذه التكنولوجيا تكلف الدولة 20 مليون جنيها لمرة واحدة ، لكن كمية التوفير تقدر بعدة مليارات الجنيهات سنويا ..

لا توجد دولة في العالم بها خيرات كالتي تتوجد في مصر !

لدينا سواحل 3500 كم متر + 1100 كم نهر النيل + 10 بحيرات طبيعية + أكبر بحيرة صناعية بالعالم ، ورغم هذا كله ندفع 3 مليار دولار سنويا لإستيراد الأسماك ، **ويستوردون** لنا أسوأ الأنواع بهذه المناسبة !

أنظر إلي المغرب : لديها 2550 كم من السواحل ، يأكل أهل المغرب أفضل أنواع الأسماك من مياهمهم وفوق ذلك يصدرون إلي العالم **أسماك** بما قيمته 2.2 مليار دولار سنويا !

لو رمينا 100 مليون زريعة من السمك في بحيرة السد ستتكلف – طبقا لأسعار وزارة الزراعة – مليون جنيها ، لكن أنظر إلي الإنتاج بعد شهور قليلة ، سيكون لدينا ملايين الأطنان لأطعم المصريين وتصدير البقية بمئات ملايين الدولارات ! أين السؤلون؟! لا يريدون العمل !

قدمت دراسة إلي نظام مبارك في آخر سنة لبيع كيلو المرجان بـ 6.5 جنيها وكيلو البلطي بسعر 4.5 جنيها للكيلو ، الشركة التي كنت أمثلها في هذا المشروع كانت ستكسب في كل كيلو جنيها ، لكنهم رفضوا ولا أدري ما هو السبب في الرفض ! كان يمكن تغيير نمط إستهلاك المواطن المصري بأقل الأسعار وأكثرها فائدة للصحة ، من الفول والطعمية بزيت إنتهي صلاحيته إلي السمك الصحي الغني بالبروتين !

هل تعلم أن العبوة الورقية لكيلو اللبن البالغ الآن سعره 9 جنيهات تساوي 3 جنيهات؟!

ماذا لو عدنا كما كنا نعمل قديما في الستينات والسبعينات ، كيلو اللبن في زجاجة يعاد تدويرها ، يمكن إذن تخفيض سعر كيلو اللبن إلي الثلث في هذه الحالة بقرار واحد يصدر في ثانية من المسؤولين ! لو حددنا هامش الربح لمصانع الألبان بألا يزيد عن 30 % كما تفعل الدول المتقدمة ! سيكون سعر كيلو اللبن في الزجاجة في هذه الحالة يبلغ 4.5 جنيها ، أي أننا نزلنا بالسعر 50 % !

لنري بند التعليم في مصر وكيف يمكن إدارته بشكل يحقق أعلى كفاءة للمواطن ولمصر :

لدينا تعليم أساسي من الابتدائي وحتى الثانوي به 18 مليون طالب وتدعمه الدولة بـ 61 مليار جنيها ، داخل هذا الرقم يوجد 50 مليار جنيها عبارة عن مرتبات معلمين وكهرباء وصيانة مباني + 10 مليار للكتاب المدرسي ..

هناك مؤامرة كل سنة بين مؤلفي الكتب الخارجية ووزارة التعليم لطباعة كتاب مدرسي مليء بالعقد لا يستفيد منه الطالب كي يشتري الكتاب الخارجي بسعر زاهد ، أي أننا نهدر هذا المبلغ سنويا ، نلاحظ أن العملية التعليمية تكلف أولياء الأمور في المدارس الحكومية 25 مليار جنيها سنويا هي عبارة عن دروس خصوصية وكتاب خارجي وأدوات مدرسية ، إذن هناك 35 مليار جنيها ..

يمكن توفير الـ 10 مليار جنيها بتوزيع " أي باد " علي الطالب وبه المنهج الدراسي ، ويمكن توفير المبلغ بوسيلة أخرى وهي إلزام ولي الأمر بتسليم الكتاب المدرسي آخر العام بصورة سليمة ، سواء هذا الحل أو هذا الحل فيهما توفير 10 مليار جنيها سنويا .. هذا المبلغ الذي يتم توفيره سنصلح مرتب المعلم كي لا يضطر إلي الدروس الخصوصية ويكسر بها هيئته أمام الطالب ، كما يمكن أيضا إعادة تدريبه من هذا المبلغ ، أي أننا ساعدنا ولي الأمر علي توفير مبلغ الدروس الخصوصية ، هكذا تم تطوير التعليم في سنغافورا (الأعلى بالعالم) وفلندا وماليزيا واليابان ! ..

في 12 مارس 2013 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر ويعرض حولا للسيطرة علي تلك المشاكل ، فقال التالي :

" في 1976 كان خريج الجامعة يأخذ مرتبا بدايته تبلغ 24 جنيها ، كان كيلو الرز بقيمة 5 قروش ، إذن كان المرتب يشتري 440 كيلو أرز ، الآن يأخذ خريج الجامعة مرتبا قدره 400 جنيها ، كيلو الرز اليوم يبلغ 4 جنيها ، يعني مرتبه يشتري 100 كيلو أرز فقط ، إذن الوضع في 1976 أفضل من الآن بكثير .. مرتب المواطن لابد أن يتوافق مع التضخم وإلا تحدث فجوة يدفع ثمنها المواطن ، كما أن الحكومة تفشل فشلا ذريعا في إتاحة فرص الإنتاج أمام المستثمر وتخلق مشاكل له كي يهرب ولا يعود مرة أخرى ، وعلي الدولة أن تمتلك جهازا رقابيا فعالا للأسعار ..

منذ أن تولي المهندس هشام قنديل في 24 يوليو 2012 وحتى اليوم ، يعني مدة 190 يوما تقريبا ، لا توجد أمام الحكومة خطة واضحة تسيير عليها لتخفيف الأعباء وحل مشاكل البلد ، سواء خطة علي المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي ، الدولة غائبة عن الشارع تماما .. كيف يحدث إعصامات في مدن القناة لمدة 17 يوما ولا أحد من المسؤولين يذهب إلي هناك ويناقش الناس؟! كيف أقوم بترويج الإستثمار في مدن القناة وأنا أفرض عليها قانونا للطواريء؟! هذا نوع من أنواع العبث الذي يجري في مصر ! " ..

في 6 مايو 2013 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن ندرة الدولار في السوق المصري والأسباب التي أدت إلي هذه الندرة والتي تصل إلي حد المؤامرة علي تدمير الاقتصاد المصري ، فقال التالي :

" هناك ندرة شحيحة من الدولار في السوق المصري نتيجة لبعض السياسات التي أدت إلي ذلك ، الجو الغير مشجع للإستثمار أدي إلي غلق 4650 مصنع ، كما أن إستيراد سلع لا تحتاجها الطبقة العريضة من الناس قد أدي لخروج الدولار من مصر. هل يصدق الناس أننا نستورد طعاما للقطط والكلاب المنزلية بـ 800 مليون دولار سنويا ، ونستورد شماریخ نارية وفوانيس بمبلغ 75 مليون دولار؟! حتي عجينة الطعمية التي كانت إختراعا مصرية نستوردها بالدولار من الصين! المصيبة أننا نصدر 4 مليون طن خام فوسفات ورغم ذلك ندفع عليهم 80 مليون دولار من صندوق دعم الصادرات كهديا لتشجيع الصادرات ! هل يصدق الناس أننا نصدر غازا خام للأردن ثم نستورده مصنعا منها مرة أخرى بأضعاف القيمة وندفع ثمنا لهذا بالدولار؟! هل يصدق الناس أن مصر تصدر 18 مليار متر مكعب غاز خام بمبلغ 1.8 مليار دولار ، أي أن المتر المكعب نحصل عليه 10 سنت؟! لكن هذه ليست كل المصيبة في قضية الغاز بل جزءا صغيرا منها ، لنعرف التفاصيل : مصر تشتري حصتها من الغاز من الشريك الأجنبي بمبلغ 3.5 دولار للمتر المكعب ، لكن الكارثة أننا نبيعه بعد ذلك بمبلغ 10 سنت للمتر المكعب ، كيف نشترى غازنا من أرضنا من الشريك الأجنبي بـ 3.5 دولار ثم نصدره بـ 10 سنت فقط؟! هذه جريمة ومؤامرة علي مصر تستوجب المحاكمة !

نحن نصدر رمالا بيضاء لا مثيل بنقائها بالعالم لأن نسبته 98.5 % بينما نسبة نفاء رمال أمريكا البيضاء بوادي السيليكون بكاليفورنيا يبلغ 67 % ، نصدر الطن منه كخام بـ 12 دولار فقط لثلاث دول هي إسرائيل وتركيا وإيطاليا ، يقومون هناك بغسله بالمياه بأسلوب بدائي يمكن أن نفعله ثم يبيعون الطن منه بـ 2500 دولار لصناعة الزجاج ، ثم تصنيع البقية في شرائح كمبيوتر وألواح شمسية وبييعون الطن منه بـ 25 ألف دولار ، هل تعجز مصر عن فعل ذلك ، ولنا خبراء بالعالم بهذه الصناعة؟! هذه مؤامرة علي مصر تستوجب أيضا المحاكمة !! " ..

في 23 أغسطس 2013 تحدث العلامة صلاح جودة عن انهيار منظومة العدالة فيما يخص مرتبات موظفي الدولة واستيلاء الشركات العملاقة التي تدور في فلك العسكر علي دعم الطاقة المخصص لمحدودي الدخل ، فقال التالي :

" الإقتصاد هو المرض في أي دولة وما حوله هو العرض ، كيف يستقيم الموقف في دولة ما زال فيها مرتب رسمي شهري بقيمة 150 جنيها وفي ذات الوقت يتواجد فيها مرتب رسمي بقيمة شهرية تبلغ 5 مليون جنيها ، يعني 60 مليون جنيها سنويا؟! "

كما أن الدعم لا يصل إلي مستحقه بل يستفيد منه الكبار عن طريق الشركات التي تعمل لصالح كبار رجال الدولة ! هناك عقلية تدير اقتصادنا ولا تتناسب مع مصر !

خذ مثلا موضوع الصناديق الخاصة في مصر والتي تعتبر بابا خلفيا للفساد المقتن :هناك 6363 صندوق إستثماري بمصر ، قصة هذه الصناديق نشأت في عام 1974 للموظفين الذين يريدون الإستمرار بالعمل الإضافي بعد العمل اليومي ، كان ذلك يتم نظير دفع بعض الرسوم للمواطن تُعطي للموظف الذي يعمل بعد عمله اليومي ، كشهادة ميلاد مثلا يريدوا المواطن في المساء ، انتشرت هذه الصناديق في كل قطاعات الدولة ، لكنها لم تدخل ميزانية الدولة ، كانت تحت سيطرة قيادات هذه القطاعات ، كالحافظين ، أعرف موظفا معه شهادة متواضعة نقله محافظ في محافظة ما من محافظة أخرى كان يتقاضى فيها 650 جنيها شهريا والآن هو يدفع لهم 36 ألف جنيها شهريا ، محافظة القاهرة كانت تدفع موكب الحراسة لجمال مبارك ، وهكذا ... بلايين الجنيهات لا مراقب عليها ومال سايب بين أيدي حفنة من الفسدة ! الحل هو أن تدخل هذه الصناديق ميزانية الدولة وتكون تحت رقابة الأجهزة الرقابية بها وليست في أيدي عصابة !

لماذا أدمع شركات الأسمت والحديد والاسمدة والسيراميك والألومنيوم بالطاقة ؟!

تستطيع الحكومة أن ترسل لهذه الشركات رسالة بتوقف الدعم خلال سنتين يوما وتتصحها أن تستخدم طاقة القمامة المتوافرة بمصر ، هذه الشركات سوف تستفيد والدولة ستوفر 100 مليار جنيها سنويا لأنها تدعم من لا يستحق ، المواطن سيستفيد أيضا بتخفيض سعر الطاقة عليه بدلا من رفعه واختفاء القمامة سيرفع جودة صحته ! المانيا وفرنسا وفلندا وغيرهم الكثير يستخدمون القمامة في الطاقة لتأثيرها الإيجابي ، لكننا في مصر لا نعمل ذلك لأن المصالح مشتركة بين هذه الشركات وبين بعض الوزراء !

لما ضغط المخلصون في مصر لتطبيق الحد الأقصى ليكون 42 ألف تسلت العصابة إلي الدور السابع في وزارة المالية حيث توجد نسخة وحيدة للمرتبات وأخذوها من جهاز الكمبيوتر وتم حرق المكتب بالكامل لإخفاء معالم الجريمة !!
إن الإدارة الذكية مع الموارد الغبية (أ أي الموارد القليلة) أفضل ألف مرة من الإدارة الغبية مع الموارد الذكية (أي الموارد الكثيرة) ، اليابان المحدودة في مواردها الطبيعية أكبر دليل علي ذلك ، ومصر الغنية بمواردها الطبيعية أفضل مثل في الجهة الأخرى علي ذلك !

لا بد أن أذكر أن حسني مبارك قد أحرق ثلاثة أجيال ، هذا الرجل جعلنا نستورد 80 % من طعامنا من الخراج ونهب مصر ! سواء في الأرض أو القطاع العام ، الأرقام توضح هذه المصائب بصورة لا تقبل الجدل ! الصورة مفزعة !
هل يعرف الناس أننا نصدر 4 مليون طن فوسفات سنويا وبدلا من تحصيل القيمة ندفع مالا بالعملة الصعبة لذلك ؟! هل يعلمون أن سعر الطن عالميا يبلغ 24 / 18 دولار حسب جودة الصنف ؟! هل يعلمون أننا بدلا من تحصيل هذا المبلغ ندفعه من " صندوق " دعم الصادرات ؟! هذا هو الواقع يا سيدي ، مصر تصدر تلك السلعة وبدلا من تحصيل 80 مليون دولار من ذلك ندفع هذا المبلغ من باب دعم الصادرات ، مرة أخرى نذكر " الصندوق " ، تلك الكلمة سيئة السمعة !

تريدون صلاحا لهذه الأمة فالخطوات واضحة ، أقول منها - كحلول سريعة - ما يلي :

- تحديد هامش الربح علي جميع السلع كي لا يزيد عن 25 % ..
- تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى علي جميع موظفي الدولة ..
- تقليص النفقات في جميع الوزارات ..
- رفع الدعم عن من لا يستحقه ، وفي مقدمتهم الشركات المذكورة سابقا ..
- منع تصدير المواد الخام ، خاصة السلع المحجربة التي تدر علي وضعها الحالي 60 مليون جنيها ، وبعد التصنيع ستدر 25 مليار جنيها ..
- وضع خطة واضحة للإستثمار توضع أمام من يرغب و نبدأ بالصناعات التي تجذب الأيدي العاملة ونعطي حوافز فيها مغرية ..

تقولون لي : لماذا لا نتقدم لتتولي المسؤولية ؟!

أجيب : هل تعتقدون أن الحكومة لا تراني ؟! بعد ثلاثة أيام سأرسل ملفا كاملا للسيد رئيس الوزراء حازم الببلاوي يتضمن التغلب علي جميع مشاكل مصر ، أعلم أنهم قد اطلعوا علي هذا الملف في السابق ، لكنني سأكرر المحاولة علي أمل أن يستجيب أحد المسؤولين ! ..

في سبتمبر 2013 (قبل ثلاث سنوات من التعويم الكارثي للجنيه) عارض العلامة صلاح جودة تعويم الجنيه المصري معارضة شديدة لأنه كان يري أن الطبقة المتوسطة والفقراء ستدفعان ثمن هذا القرار كما حدث من قبل ، فقال التالي :

" تعويم الجنيه يعني ببساطة هو تركه للعرض والطلب في السوق الدولية ، كي يتم ذلك لا بد أن تكون صادراتي أعلي مما أستورده ، الصين قامت بتعويم عملتها فنجحت لأن صادراتها أعلي مما تستورده ، أذن تعويم الجنيه بمصر الآن سيسبب كارثة علي الشعب !

مبارك قام بالتعويم الأول للجنيه من أجل مصالح رجاله في 23 فبراير 2003 ، فرغ الدولار من 3.42 جنيها إلى سبعة جنيها ، كان هناك 14 رجلا من صبيانه يعلمون مسبقا بذلك القرار فاقترضوا أموالا طائلة بالجنيه من البنوك قبل القرار وحولوها بالدولار الرخيص ، بعد القرار قاموا بعملية عكسية ، فحولوا الدولار الذي اشتروه رخيصا إلى الجنيه الذي أصبح عالي الثمن فحققوا في يوم واحد 16 مليار دولار ! .. "

(ملاحظة : قام السيسي في 3 نوفمبر 2016 بنفس عملية الإحتيال التي فعلها جمال مبارك وعصابته في 2003 ، الفارق بين العمليتين أن عملية مبارك وعصابته كانت واضحة في احتيالها كالشمس في رابعة النهار ، أما عملية السيسي ففيها نفس الإحتيال ولكن في صورة إصلاح سماه زورا " تعويم الجنيه " ، حيث ضاعف سعر السلعة المستوردة علي المواطن بينما السيسي يشتريها بأسعار ثابتة من الخارج بالدولار ، والمصريون الذين يعيشون في الغرب يعرفون أن أسعار الغذاء في مصر الآن وبعد التعويم تساوي نفس قيمتها - وأحيانا أعلى - من أسعارها بالغرب (كالحوم مثلا) ، طبعا مع الفارق الكبير في المرتب بين الجهتين !!) ..

في 22 أكتوبر 2013 تحدث العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن حكومة د. حازم الببلاوي وما فعلته خلال الثلاثة أشهر الأولى من توليها المهمة ، وما يمكن أن يفعله لو تولي المسؤولية ، فقال التالي :

" هذا الشهر ستكون الحكومة الحالية قد أنجزت مائة يوم هي تولت المسؤولية في 9 يوليو 2013 ، ماذا انتجت خلال تلك الفترة؟! لا شيء ! الناس خرجت يوم 25 يناير 2011 لمطلب واحد هو إقالة وزير الداخلية ، يوم الجمعة 28 يناير كان لها مطلب آخر هو إزاحة الوزارة ، ولما لم يتم الأول والثاني أصبح لها مطلب آخر يوم السبت 29 يناير هو إزاحة النظام ، هنا ظهر شعار الثورة : " عيش ، حرية ، عدالة إجتماعية ، كرامة إنسانية " ..

العيش يعني إقتصاد ، الحرية يعني سياسة ، العدالة يعني إقتصاد ، الكرامة يعني إقتصاد ، إذن يوجد في الإقتصاد ثلاثة أرباع المشكلة وليس في السياسة ، قلنا مرارا : الإقتصاد هو أصل المرض والسياسة هي العرض !

الناس تسألني : لماذا لا تكون وزيرا كي تخلصنا من مشاكل مصر؟! لن يختاروني ! لا أحد منهم يريد حتى سماعي ، كلامي يكشف عوراتهم إلي حد الفضيحة الكبرى !! كيف سيختارون شخصا مثلي وهم لا يطبقون حتى سماعي !! لا بد أن نكون عقلاء ، أنا من هؤلاء الذين يأذنون في مالطة !

لكن دعنا نحلم وأسأل نفسي : إذا منحوك وزارة ، فأين تود أن تعمل وماذا ستعمل فور توليك المسؤولية ؟ ! أود أن أكون وزيرا إما للإستثمار أو للمالية ونائبا لرئيس الوزراء للمجموعة الاقتصادية كي أتولي التوافق والسيطرة بين الوزارات الاقتصادية لأن كل منهم يؤثر علي الآخر تأثيرا كبيرا ، أما عن قراراتي فور تولي المسؤولية فسوف تكون التالي :

1- إقالة جميع الخبراء والمستشارين بالدولة ، لدينا 222 ألف خبير هم سبب نكبتنا ، تنابل السلطان هؤلاء يتقاضون 18 مليار جنيها سنويا ويصرفون نثرات في قهوة وشاي وبنزين وسيارات بـ 6 مليار ، يعني يكلفوننا 24 مليار جنيها ! إختفأؤهم سيكون خيرا لمصر من تواجدهم ! أود أن أقول : يجب محاكمتهم ، لكنني أعلم أن هذا لن يحدث لأن هناك من يحميهم !

2- لا بد من تحديد حد أقصى لهامش الربح ، دول الغرب لديها هذا الحد المقرر بـ 30 % ، هامش ربح الأسمنت يبلغ 300 % ! يذهب بعضه لجيوب الكبار لأنهم يرتبطون بأصحاب تلك المصانع !

3- لدينا 183 سفارة بالخارج ، أمريكا العظمي لديها 87 سفارة فقط ، لو قمنا بالتخفيض ليكون مع من نتعامل معه فقط سنوفر 4.5 مليار دولار سنويا ! جميع وزارات الدولة بها مثل تلك الثغرة التي ذكرتها بللخارجية ، يمكن أن نوفر إذا أغلقنا تلك الثغرات مئات المليارات !

4- تطبيق الحد الأقصى علي جميع الحيتان بالدولة ، هناك بهوات يتقاضون 5 مليون جنيها شهريا ، وما أدخره من هؤلاء البهوات أرفع به الحد الأدنى للمعدمين وسيتبقي منه مبلغ يذهب لمساعدة المصانع المغلقة!

5- ترشيد الدعم كي يصل إلي المستحقين فقط ، قيمة دعم الطاقة في موازنة الدول يبلغ 200 مليار جنيها ، 80 مليار تذهب للمستحقين بينما 120 مليار جنيها تذهب لمصانع الأسمنت والطوب والحديد والسيراميك والألومنيوم ، أصحاب تلك المصانع لا تستحق هذا الدعم إطلاقا ! سنخصص مبلغ الـ 120 مليار جنيها لرفع مستوي الفقراء بإنشاء المصانع ومساعدة المغلق منها وتدعيم الصحة والتعليم ! لن نترك مصانع البهوات الذين يسرقون الدعم دون نصائح ، سنرشدهم ليستخدموا طاقة القمامة كما يفعل الغرب لتوفير 80 مليار جنيها مع تنظيف المجتمع صحيا من القمامة ! أي أننا سنزيد من قيمة المبلغ المتوفر بقيمة إضافية ندعم بها بقية قطاعات الدولة المنهارة ، كالتعليم

والصحة ! " ..

في 18 نوفمبر 2013 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن الخيرات التي تتمتع بها مصر علي مر العصور ردا علي من يدعي أن مصر دولة فقيرة ، فقال التالي :

" مصر ليست دولة فقيرة في مواردها الطبيعية ، بل هي أغني دولة في المنطق العربية في مواردها الطبيعية ، لا أقول هذا الكلام من الهواء ، أنا رجل عندي الأرقام وكل كلمة أقولها أعرف قيمتها بالأرقام ..
مصر هي كلمة من ثلاثة حروف ، لكن هذه الحروف القليلة تحتوي من الموارد الطبيعية التي يمكن أن تجعلها أغني دولة بالمنطقة ما يلي :
- لدينا سواحل بحرية تبلغ 3500 كم لو أحسنا إستغلالها سمكيا لكفت الناس من الجوع !
- لدينا 1100 كم من نهر النيل العذب يمكن إستغلاله سمكيا أيضا بعدم تلويثه بسبب الجهل !
- لدينا 450 كم هم أزرع نهر النيل وبين هذه الأزرع أخصب الأراضي علي وجه الأرض بعمق 11 مترا أرض سوداء !
- لدينا 162 كم قناة السويس يمر بها 70 % من تجارة العالم وعلي ضفتيها يمكن إقامة مشاريع عالمية عملاقة تستوعب ملايين الشباب دون أن ندفع فيها جنيتها !
- لدينا 11 بحيرة طبيعية + أكبر بحيرة صناعية بالعالم وهي بحيرة ناصر ومساحتها 500 ألف فدان ، وهذه البحيرات يمكن أن تكون مخازن للتصدير السمكي للعالم كله !
- مصر هي الدولة الثالثة في المحاجر الطبيعية ، لدينا الرمال البيضاء ودرجة نقاؤها تصل لـ 98.2 % بينما مثيلتها الأمريكية بحدود 67 % ، وهذه الرمال تدخل في صناعة الزجاج والكمبيوتر وألواح الطاقة الشمسية ، ورغم هذا نصدرها خاما الطن بـ 11 دولار !
- مصر هي الدولة الثانية في الملح ، ومع ذلك نستورده منذ عشرين عاما بـ 2.8 مليار دولار سنويا بسبب خلاف بين ثلاث وزارات !
- لدينا أغلب آثار العالم ، والأثر الوحيد المتبقي من عجائب الدنيا السبع (الأهرام) !
- مصر الدولة الوحيدة التي بها مسار خروج اليهود ومسار العائلة المقدسة إلي مصر !
- لدينا قوة شبابية للعمل تقدر بـ 45 مليون مواطن تنتظر لهم الدول الذكية بحسد شديد ، بينما ينظر لهم الحاكم ببغض شديد ! " ..

في 29 نوفمبر 2013 تحدث العلامة المرحوم صلاح جودة عن فضيحة صوامع تخزين القمح ، كما تحدث عن تشكيك بعض المسؤولين في أرقامه التي يعلنها ، فقال التالي :

" عرضت مع مجموعة من الخبراء علي الإخوة المسؤولين بالإمارات والسعودية إمكانية إنشاء 50 صومعة بتكلفة 50 مليون جنيتها للواحدة لتخزين القمح بمصر لتوفير 6 مليار جنيتها سنويا تضيع سنويا لسوء التخزين والشراء في بداية الموسم بالسعر العالي ، تبرعت الإمارات والسعودية بإنشائهم ، لكن المشكلة أن جهاز الدولة البيروقراطي بمصر أدخلنا في صدام الموافقات التي أجهدت المتبرعين وأفقدتهم شهية المساعدة !

من يدعي من الحكومة أن أرقامى غير صحيحة فعليه أن يأتي ويعلن ذلك ، يوجد أكبر جهاز رقابي في مصر وهو الجهاز المحاسبي للمراقبة ، يرأس هذا الجهاز المستشار هشام جنيبة وهو يتولي الرقابة علي جميع قطاعات الدولة ، هذا الرجل وافقني منذ عدة أيام في جميع الأرقام التي أعلنها علي الهواء والإعلام نقل كلامه !

يوجد جهاز يسمى " جهاز تنظيم الإتصالات " في وزارة الإتصالات ، هل تتصور أن هذا الجهاز به 17 مستشارا ، منهم وزير العدل الحالي والسيد ممدوح البلتاجي وزير السياحة الأسبق وآخرون ، تقاضوا في سنتين مرتبات بلغت 100 مليون جنيتها ! ماذا يفعل هؤلاء في جهاز تنظيم الإتصالات؟! حتى هذه اللحظة مازالوا في هذه الوظائف يعملون ! " ..

في 23 ديسمبر 2013 يقول العلامة المرحوم صلاح جودة عن تدهور الوضع الإقتصادي المصري رغم توافر الإمكانيات الطبيعية التي تجعل مصر رائدة في المنطقة ، فيقول التالي :

" موارد مصر أكثر من موارد البرازيل وتركيا مجتمعين ، بل أزيد وأقول أن موارد مصر أكثر من موارد دول الخليج ، أنا أقول هذا الكلام كمتخصص وأنا مسئول عنه ! لكن المشكلة هي العجز في إدارة هذه الموارد بصورة تحقق رفاهية للمواطن !
أول أمس قال رئيس هيئة الثروة المعدنية أنه لا بد أن نصدر أغلب ثروتنا المعدنية خام ولا يصلح التصنيع فيها ، أنا أقول له : أنت رجل عقلك خام مثل كلامك وتستحق المحاكمة بسبب ما قلت ، هل يدري هذا الرجل أن وظيفته هي تصنيع تلك المواد الخام وتصديرها؟!
ليست المشكلة أن مصر دولة بلا خبرات ، البلد مليانة خبرات ، المشكلة فيمن ينتقي هؤلاء المسؤولين كي يعملوا في تلك الوزارات ! تفضيل أهل الثقة واستبعاد أهل الخبرة ما زالت هي آفة النظام في مصر !

الناس تسألني أين الخبرات في مصر؟!

اقول لهم : عندكم رجل مثل المستشار هشام جنينة ، لو كان علي رأس جهاز تنفيذي لرأيتم النتائج بأسرع مما تتصورون ، شرط أن تعطوه حرية الحركة ، ثم حاسبوه بعد ذلك لتروا نتائج أعماله !

رئيس الوزراء حازم الببلاوي صرح بالجرائد منذ يومين أنه يصحي من النوم الساعة 12 ظهرا ويأخذ الخميس والجمعة أجازة ويوم السبت يجلس في النادي ، هو قال ذلك والكلام مثبت !
سؤالي : هل هذا الشخص هو الصحيح في مكانه في الظروف التي تمر بها مصر الآن؟!
مصر بمشاكلها الحالية في حاجة لرئيس وزراء يكون في مكتبه في السادسة صباحا ويغادره في منتصف الليل ! ماذا تتوقع من رجل يبلغ 78 عاما؟! صدقي سليمان وزير السد العالي كان يبلغ 40 عاما ، عزيز صدقي أبو الصناعة المصرية كان بللثلاثينات لما تولى المسؤولية !
.. "

في الحلقة القادمة إن شاء الله نواصل ذكر أقوال العلامة المرحوم د. صلاح جودة عن أسباب إنهيار الإقتصاد المصري وطرق علاجه ، فإلي لقاء ..

رائف محمد الويشي

أمريكا

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على صفحته ومدونته

www.ahrarmisr.com